انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي

سالمي محمد الدينوري
أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي
balihamza43@gmail.com

بن موسى بشير
أستاذ متعاقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة الوادي-
bm38.bachir@gmail.com

ملخص:

تعد تجربة بناء المغرب العربي من التجارب المهمة في مجال التكامل الاقليمي على صعيد منطقة شمال إفريقيا. وبالرغم من توافر المقومات المحلية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية) لقيام هذا التكتل الجهوي، فإن مجموعة من المعوقات تحول دون قيامه وتفعيله حتى يكون في مستوى التعبير عن آمال وتطلعات الشعوب المغاربية، وفي مستوى الاستجابة للتحديات التي تواجهها المنطقة.

إن للمبادلات التجارية وسياساتها دور مهم في عملية التكامل بين الدول الأعضاء، والمتمثلة في تجارة السلع والخدمات، كما تعبر على مستوى التكامل التي وصلت إليه هذه الدول، الا أنه ورغم اجابيات الشراكة الأورو متوسطية والدور الذي تلعبه في تفعيل التكامل المغاربي عن طريق تفعيل تجارته السلعية البينية يبقى عنوان يخفي حقائق اقتصادية وسياسية رغم الأهداف المسطرة في الاتفاقية المعلن عنها، وفي الأخير يبقى الخيار الإيجابي لهذه الدول للخروج من هذه الأزمة هو التفكير في اعادة بناء التحاد المغاربي بعيدا على الحساسيات السياسية.

Abstract:

The experience of building the Maghreb of important experiments in the field of regional integration at the level of the North Africa region. In spite of the availability of local ingredients (political, economic, cultural) for the establishment of the regional bloc, the set of constraints precluded it from doing activated even be in the level of expression of the hopes and aspirations of the peoples of the Maghreb, and in the level of response to the challenges faced by the region.

That the trade exchanges and policies play an important role in the integration process between Member States, and of trade in goods and services, as reflected on the level of integration that has reached these countries, however, that despite Positives Euro-Mediterranean Partnership and the role in the activation of the Maghreb integration by activating trade commodity intra left Title hide the facts, despite economic and political objectives underlined in the Convention as advertised, and in the latter remains Positive option for these countries to get out of this crisis is to think of re-building the Maghreb Union away to political sensitivities.

أولا: واقع التجارة السلعية البينية في دول اتحاد المغرب العربي

1- تطور حجم التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1997- 2007)

إن حجم التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي من خلال تطور حجمها ومعدل تغيرها النسبي، حسب الدول فرادى كمايلي.

1 - 1 - تطور حجم التجارة السلعية البينية و معدلات التغير النسبي لها

يوضح لنا الجدول التالي تطور حجم التجارة السلعية لدول المغرب العربي

الجدول رقم (1- 1): تطور حجم التجارة السلعية البينية لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1997-2007)

الوحدة:(مليون دولار)

السنوات	الصادرات البينية لدول المغرب العربي	الواردات البينية لدول إتحاد المغرب العربي	مجموعها
1997	897.08	1087.87	1984.95
1998	877.87	762.69	1640.56
1999	965.44	834.07	1799.51
2000	1055.81	1058.28	2114.09
2001	986.88	1070.20	2057.08
2002	753.15	1207.92	1961.09
2003	1305.16	1331.11	2636.27
2004	1478.87	1381.18	2860.05
2005	2029.99	1595.49	3625.48
2006	2269.93	2239.10	4509.03
2007	3134.71	2907.41	6042.12

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

إن المتأمل لتطور التجارة البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة الممتدة من (1997- 2007) يرى بوضوح تذبذب حجم التجارة البينية لهذا التكتل، حيث قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى(**1997- 2002**): واتسمت هذه المرحلة بتذبذب حجم التجارة البينية (ص+و) بين الارتفاع

و الانخفاض حيث سجلت أقل انخفاض لها سنة 1998 وقدرت ب1640.56 مليون دولار أي بنسبة انخفاض قدرت ب 17.35٪ مقارنة بسنة1997، وهذا راجع إلى انخفاض الصادرات لمعظم دول المغرب العربي ما عدى التحسن الذي شهدته ليبيا (أنظر الجدول رقم (1- 1))، والانخفاض الحاد في الواردات لجميع الدول المغرب العربي والذي قدرت نسبته حوالي 29.89٪.

أما أكبر إرتفاع سجلته هذه المرحلة قدرت ب2114.09 مليون دولارسنة2000، أي بنسبة 17.48٪ عن سنة 1999 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى الارتفاع الذي شهدته الصادرات بنسبة 9.36٪ ، حيث ساهمت الجزائر وليبيا في إرتفاع هذه النسبة على الرغم من تراجع صادرات كل من المغرب وتونس وتبقى مشاركة

موريتانيا في هذا الاتحاد ضعيفة، وهذا عكس ما شهدته الواردات من نسبة إرتفاع قدرت ب26.88٪ والتي ساهمت فيه بشكل كبير كل من المغرب وتونس.

- المرحلة الثانية(2003- 2008): فقد سجلت هذه المرحلة قفزة كبيرة مقارنة بالمرحلة الاولى ومن ثم أخذت في زيادة مستمرة حتى وصلت أعلى قيمة سنة2007 حيث بلغت 6042.12 مليون دولار أي بحوالي 3/1.

أما فيما يخص معدلات تطور التغير النسبي للتجارة السلعية البينية لدول اتحاد المغرب العربي، فالجدول رقم (1- 2) يوضح لنا ذلك من خلال عرضه للبيانات التغير السنوية للفترة المدروسة (2000- 2007) والتي سنقوم بتحليلها.

جدول رقم(1- 2): تطور معدلات التغير النسبي للتجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي

	معدل التغير السنوي(*)%							
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التغير النسبي لإجمالي التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي	+17.48	-2.69	-4.66	+34.42	+8.48	+26.76	+24.37	+34
معدل التغير النسبي للصادرات السلعية البينية لدول المغرب العربي	+9.36	-6.52	-23.68	+13.31	+13.30	+37.26	+11.84	+38.09
معدل التغير النسبي للواردات السلعية البينية لدول المغرب العربي	+26.88	+1.12	+12.86	+10.19	+3.76	+15.51	+40.33	+29.84

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

(*) معدل التغير السنوي= ن- (ن- 1)/ (ن- 1)

ونلاحظ من خلاله، أن معدلات التغير النسبي التي شهدتها التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي للفترة (1997- 2007)، والصادرات والواردات البينية كل على حدى، والتي بدورها شهدت تغيرات موجبة لمعظم سنوات الفترة ما عدى سنة 2001، 2002 التي سجلت فيها تغير نسبي سالب لإجمالي التجارة البينية لدول المغرب العربي وهي على التوالي –2.69% و- 4.66% وهذا راجع إلى الانخفاض التي شهدتها الصادرات البينية.

1 - 2 - تطور التجارة السلعية البينية لإتحاد المغرب العربي حسب الدول فرادى

وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(1- 3): تطور التجارة السلعية البينية لاتحاد المغرب العربي حسب الدول فرادى للفترة(1997- 2007)

الوحدة:(مليون دولار)

	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
1997	652.25	309.89	583.72	371.22	67.87	1984.95
1998	576.62	117.55	589.03	324.06	33.30	1640.56
1999	634.15	160.05	608.17	385.80	11.34	1799.51
2000	774.17	214.12	637.05	461.71	27.02	2114.09
2001	852.33	243.59	505.93	417.64	36.59	2057.08
2002	499.29	290.74	698.38	446.65	25.03	1961.09
2003	1135.94	289.47	744.87	445.83	20.16	2636.27
2004	1252.06	406.88	723.87	406.21	26.03	2860.05
2005	1554.24	675.32	795.42	684.46	16.04	3625.48
2006	1962.19	827.79	804.49	887.91	26.65	4509.03
2007	**2195.10**	**1214.13**	**1220.24**	**133194**	**80.71**	**6042.12**

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

وعلى صعيد الدول فرادى تحتل تونس المرتبة الأولى للفترة الممتدة 1997- 2007، حيث تتراوح متوسط نسبة مشاركتها في إجمالي التجارة البينية بنسبة 37.59% تليها ليبيا في المرتبة الثانية، ثم المغرب في المرتبة الثالثة والجدول رقم(1- 3) يوضح لنا ذلك.

كما تبين التقديرات المتاحة حدوث تطور في التجارة السلعية البينية بين دول الاتحاد خلال الفترة 2000- 2005، فقد تضاعف حجم الصادرات حيث بلغت 2135.2 مليون دولار عام 2005، مقابل 1177.8 مليون دولار عام 2000، وكذلك حجم الواردات التي بلغت قيمتها 1794.2 مليون دولار عام 2005 بزيادة قدرها 831.8 مليون دولار عام 2000.

أما التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد فقد بلغت 1070.2 مليون دولار عام 2000، لتزداد إلى نحو 1964.8 مليون دولار عام 2005، أي بزيادة قدرها 894.6 مليون دولار وبمعدل سنوي مركب بلغ 12.9%.

وهذه الزيادة في التجارة السلعية البينية لدول اتحاد المغرب العربي يرجع جزء كبير منها إلى الزيادة في أسعار البترول بالإضافة إلى تطبيق الإعفاءات الجمركية على السلع المتبادلة والتي تم الإتفاق عليها بداية من عام 2005 في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبالرغم من هذا بقيت التجارة البينية متدنية مقارنة بالتجارة الاجمالية لدول اتحاد المغرب العربي ولم تتجاوز نسبة 3%.

جدول رقم(1- 4): الصادرات السلعية البينية لدول المغرب العربي للفترة ما بين (1997 - 2007)

الوحدة: (مليون دولار)

الدول / السنوات	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
1997	336.31	135.11	238.68	184.71	2.27	897,08
1998	297.78	95.94	318.24	164.62	1.29	877,87
1999	313.50	127.85	349.48	174.61	0.00	965,44
2000	306.93	199.93	398.47	148.90	1.58	1055,81
2001	376.85	222.88	259.37	123.97	3.81	986,88
2002	20.73	171.52	404.35	152.70	3.87	753,15
2003	558.94	168.36	430.08	139.99	7.79	1305,16
2004	563.21	249.96	493.99	156.48	15.23	1478,87
2005	772.17	467.74	648.05	141.51	0.52	2029,99
2006	946.53	608.12	507.62	201.14	6.52	2269,93
2007	1172.35	947.22	758.07	242.05	15.02	3134,71

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

أما على المستوى الفردي لدول الاتحاد المغاربي فقد سجلت ثلاث دول هي ليبيا وتونس و الجزائر زيادة في صادراتها البينية في حين انخفضت الصادرات السلعية البينية لكل من المغرب وموريتانيا، فقد حققت ليبيا معدل نمو سنوي مركب في صادراتها البينية إلى دول الاتحاد بلغ 12.5% بالأسعار الجارية، ليبلغ هذا المعدل بالنسبة لصادرات تونس 22.5%، في حين بلغ في الجزائر 9.3%، أما المغرب فقد واجهت عجزا في صادراتها البينية بمعدل نمو بلغ (- 6.9%)، وفي موريتانيا بلغ معدل النمو (- 6.25%).

يضاف إلى ذلك أن قيمة الصادرات البينية المغاربية قد لاحظت ارتفاعا من سنة لأخرى إبتداءًا من سنة 2003، وأن هناك تحسن في الصادرات المغاربية خلال فترة الدراسة، ويعكس معدل ارتفاع الصادرات البينية المغاربية الوزن الأكبر للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات المغاربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على مستوى الدول المغاربية فرادى فإن تقديرات عام 2007 تشير إلى أن الدول التي سجلت أعلى قيمة في صادراتها من خلال الجدول السابق هي تونس، ثم الجزائر، ليبيا المغرب، موريتانيا.

جدول رقم(1- 5): الواردات السلعية البينية لدول المغرب العربي للفترة ما بين (1997 - 2007)

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات / الدول	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
1997	315.94	174.78	345.04	186.51	65.60	1087,87
1998	278.84	21.61	270.79	159.44	32.01	762,69
1999	320.65	32.20	258.69	211.19	11.34	834,07
2000	467.26	14.19	238.58	312.81	25.44	1058,28
2001	475.48	20.71	247.56	293.67	32.78	1070,2
2002	478.56	119.22	295.03	293.95	21.16	1207,92
2003	577.00	121.11	314.79	305.84	12.37	1331,11
2004	688.85	147.37	229.88	294.73	10.80	1381,18
2005	682.07	207.58	147.37	542.95	15.52	1595,49
2006	1015.66	219.67	296.87	686.77	20.13	2239,10
2007	1022.75	266.91	462.17	1089.89	65.69	2907,41

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

وبالنسبة للواردات البينية لدول الاتحاد المغاربي، فقد حققت جميع الدول نموا في وارداتها باستثناء موريتانيا، حيث حققت ليبيا معدل نمو سنوي مركب في وارداتها البينية بلغ 3%، وفي تونس بلغ معدل نمو وارداتها10.5%، وفي الجزائر50.1%، وفي المغرب 22.4%، أما موريتانيا فقد حققت معدل نمو سالب في وارداتها بلغ 19.3% وذلك بالأسعار الجارية.

إن واقع التجارة البينية المغاربية هو ما يستدعي ايجاد الحلول البديلة لتوسيع قاعدة التبادل التجاري بين دول الاتحاد المغاربي والاستفادة من هذه الموارد الطبيعية والبشرية الهائلة لدول الاتحاد والاستفادة من تنوع هذه الموارد وقرب الحدود الجغرافية بين دول الاتحاد مما يسهل عملية انسياب السلع والبضائع إذا توفرت طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية المناسبة، وهو ما يستدعي المزيد من البحث في سبل تفعيل حجم المبادلات التجارية وصولاً إلى التكامل الاقتصادي المنشود.

1 - 3 - التجارة السلعية البينية ومقارنتها بالتجارة الإجمالية للفترة(2000- 2007)

يعتبر قطاع التجارة جزءاً مهماً وعضوياً في هيكل الاقتصاد القومي لأنه يشكل أحد المراحل التي تقوم عليها العملية الإنتاجية والمتمثلة في مرحلة التبادل التجاري بين الدول[1]

أما على مستوى مقارنتها بالتجارة الإجمالية، نلاحظ أن التجارة البينية لدول الاتحاد المغاربي لا تتجاوز ما نسبته 3%. ونلاحظ من خلال المعطيات المقدمة في الجدول أدناه رقم (4- 2)، والنتائج المتحصل عليها أن نسبة التجارة السلعية البينية لدول إتحاد المغرب العربي متواضعة جدا ولم تتجاوز نسبة 3%، رغم المقومات التي تزخر بها هذه المنطقة من ثروات، وتقارب جغرافي، والتنوع في المناخ التي تعيشه هذه البلدان.

الجدول رقم(1- 6): نسبة التجارة السلعية البينية لدول الاتحاد إلى إجمالي التجارة الإجمالية

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات / المجاميع	إجمالي التجارة البينية	مجموع التجارة الإجمالية	نسبتها للتجارة الإجمالية
1997	1984.95	66653.36	%2.97
1998	1640.56	62814.03	%2.61
1999	1799.51	65086.10	%2.76
2000	2114.09	81592.16	%2.59
2001	2057.08	79650.05	%2.58
2002	1961.09	87061.07	%2.25
2003	2636.27	102413.25	%2.57
2004	2860.05	130044.33	%2.19
2005	3625.48	164817.43	%2.19
2006	4509.03	193669.99	%2.32
2007	6042.12	233693.97	%2.58

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008

كما أجمع وزراء التجارة في دول اتحاد المغرب العربي على أن المبادلات التجارية البينية بين دول الاتحاد المغاربي مازالت متواضعة، وشددوا على أهمية الارتقاء بها لتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري[2].

وقال منذر الزنايدي وزير التجارة التونسي في وصفه للمبادلات التجارية المغاربية بأنها متواضعة ودون الامكانيات التي تزخر بها المنطقة، وذلك على الرغم من أن الدراسات الدولية والاقليمية تفيد بأن مؤشر التكامل بين الدول المغاربية يمكن أن يفوق العديد من التجمعات الاقتصادية الأخرى.

ونلاحظ في هذا السياق أن المبادلات التجارية في إطار التجمعات الاقتصادية تعتبر هامة، حيث تقدر بنحو 60٪ بين دول الاتحاد الاوروبي، و56٪ بين دول مجموع أمريكا الشمالية، و23٪ بين دول المجموعة الاقتصادية لجنوب وشرق أسيا، و13٪ بين دول مجموعة الكوميسا، و19٪ بين دول الساحل والصحراء.

ولو رجعنا قليلا إلى سنة 1990، الفترة من 1990 حتى سنة 2004 نجد أن التجارة البينية المغاربية لاتزال محدودة والمقارنة سلبية مع التكتلات الإقليمية الأخرى، انخفضت التجارة البينية في المنطقة المغاربية من قاعدة صغيرة بدأت بالفعل في عام 1990 (2 % من مجموع التجارة) إلى 1.2 % في عام 2004).

كانت مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نحو 16.8 في المئة في 2004 مقارنة مع 41 % في شرق آسيا و 32 % المتبقية في الاتحاد الأوروبي أقل من ثلث المناطق الأكثر ديناميكية في أوروبا وآسيا، كما تباينت مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي على نطاق واسع في المنطقة المغاربية من حوالي 1 % في الجزائر إلى ما يقرب من 30 % في تونس عام 2004.

والشكل البياني رقم (1- 1)، يوضح لنا التباين الشاسع بين التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي والتجارة السلعية الإجمالية للفترة (2000- 2007).

الرسم البياني(1- 1): التجارة السلعية البينية ومقارنة بالتجارة الإجمالية للفترة(2000- 2007)

(مليون دولار)

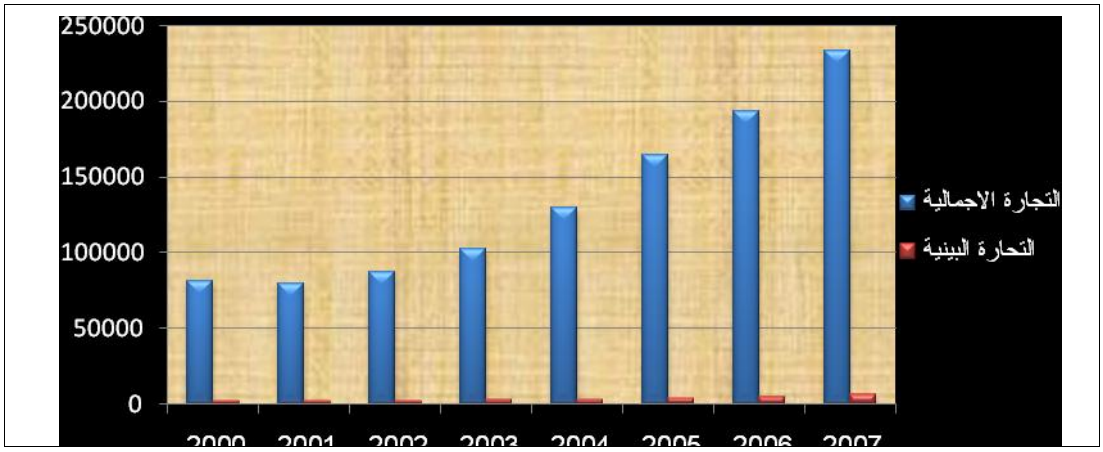

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقرير الصندوق النقد العربي لعام 2008.

من خلال الرسم البياني للتجارة السلعية البينية ومقارنتها بالتجارة الإجمالية نلاحظ أن هناك فجوة عميقة بين التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي وتجارتها مع العالم الخارجي، رغم الامتيازات التي تستحوذ عنها هذه الدول، مما يبين لنا أن هناك معوقات تحول دون تطور هذه التجارة بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها.

ثانيا: الشراكة الأورو متوسطية وانعكاساتها على التجارة البينية

في هذا العنصر سنقوم بالتطرق إلى ماهية اتفاقيات الشراكة الأور ومتوسطية ، ثم التطرق إلى التجارة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية المشاركة، وفي الأخير مخلفاتها على التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي

2- 1- ماهية اتفاقيات الشراكة والتبادل التجاري على المستويين المغاربي والأوروبي:

2- 1- 1- ماهية اتفاقيات الشراكة

هي عبارة عن اتفاقيات مكتوبة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية، والدول المتوسطية كل على حده من ناحية أخرى، بقصد تحقيق أهداف الشراكة الاقتصادية – المالية المنصوص عليها في كل من إعلان وبرنامج عمل برشلونة بشكل خاص، وتحقيق أهداف ومبادئ عملية برشلونة بشكل عام. ويتمشى هذا التعريف مع نص المادة / 1 أ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، والتي تشير إلى أن المعاهدة تعني اتفاقاً دوليا يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر وأيا كانت التسمية التي تطبق عليه. كما يعكس التعريف السابق وجود مجموعة العناصر التالية[3]:

أ- إن اتفاقيات الشراكة هي اتفاقيات مكتوبة

ب- إن أطراف الشراكة هي الدول المتوسطية من ضمنها(تونس، الجزائر، المغرب) والدول الأوروبية المتمثلة في الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر منظمة دولية إقليمية

ج- إن موضوع اتفاقيات الشراكة يتماشى ومبادئ إعلان برشلونة، الذي يؤكد بدوره على الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

د- إن الهدف ا لذي تسعى اتفاقيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية إلى تحقيقه يتمثل في تأسيس منطقة ازدهار مشتركة أو منطقة تجارة حرة في حوض البحر الأبيض المتوسط مع حلول عام . 2012

إن مفهوم اتفاقيات الشراكة في إطار بيان برشلونة يعني تحول الدول المتوسطية بشكل عام، والدول العربية - المتوسطية بشكل خاص، إلى اقتصاد السوق بغض النظر عن الإيجابيات والسلبيات التي قد تصحب عملية التحول هذه. وإذا كانت اتفاقيات الشراكة تعني للجانب الأوروبي ضمان سوق أوسع لمنتجاتها، فإن العمل بموجب هذه الاتفاقيات يعني دخول الدول المتوسطية، لا سيما الدول العربية – المتوسطية، لمنافسة غير متكافئة، الأمر الذي يعني تحقيق فوائد للطرف الأقوى وتحقيق خسائر للطرف الأضعف. وطالما إن الهدف من الشراكة الاقتصادية- المالية يتمثل في إقامة منطقة للتجارة الحرة، بالتالي فإن برنامج عمل برشلونة يؤكد في هذا الشأن على أن التعاون الأوروبي- المتوسطي سيركز في هذه المرحلة على اتخاذ الإجراءات العملية لتطبيق اتفاقيات الشراكة، التي سينتج عنها إقامة منطقة للتجارة الحرة .كما أن التعاون الأوروبي – المتوسطي لإقامة منطقة التجارة الحرة، وفق برنامج عمل برشلونة، سيترتب عنه اتخاذ خطوات إجرائية تتمثل في الآتي:

أ- تنسيق القواعد والإجراءات في مجال الرسوم الجمركية، مع الأخذ في الحسبان تراكم قواعد المنشأ. ولكن في بعض الحالات الخاصة، يمكن إعطاء امتيازات إذا ما تطلب الأمر إيجاد حلول وقتية؛

ب- التوثيق بين معايير المقاييس، بحيث تتوافق المقاييس المتوسطية مع المقاييس الأوروبية؛

ج- إلغاء الحواجز التقنية التي لا مبرر لها في مجال تجارة المنتجات الزراعية، مع ضرورة تبني إجراءات من شأنها المحافظة على توازن البيئة والالتزام بقواعد البيطرة وقوانين الإنتاج الغذائي، أي التحرير التدريجي المحدود للسلع الزراعية على أن لا تبدأ المناقشات الجدية لتحرير هذه السلع قبل عام 2002؛

د- التعاون بين المنظمات ذات الطابع الإحصائي، حتى يمكن إيجاد بيانات متاحة تعكس التنسيق الأوروبي – المتوسطي تجاه إقامة منطقة للتجارة الحرة؛

ه- دعم التعاون الإقليمي والجهوي في إطار حوض البحر الأبيض المتوسط، مع عدم التأثير على أية مبادرات سابقة في هذا الشأن[4]؛

و- التحرير التدريجي في الخدمات في إطار الإلتزامات المقدمة في الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "GATTs"؛

ز- إجراءات تعديلات تدريجية في إحتكارات الدولة ذات الصبغة التجارية بما يضمن بعد مضي خمسة سنوات من بدء سريان اتفاقية المشاركة مع عدم التمييز بين رعايا دول الإتحاد الأوربي من جانب، ورعايا الدول الأخرى الموقعة من جانب آخر في ظروف إنتاج السلع والخدمات وتسويقها[5]؛

ح- التقارب من اللوائح والقوانين الخاصة بالاتحاد الاوربي في المجالات مثل المنافسة ومكافحة الاحتكار والملكية الفكرية وغير ذلك من المجالات؛

ط- الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية بما يتوافق مع أرقى المعايير الدولية في هذا المجال.

2- 1- 2- التبادل التجاري على المستويين المغاربي والأوروبي:

- **واقع تجارة تونس والمغرب مع الاتحاد الأوروبي**: إن علاقات تونس والمغرب التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا، تعتبر موغلة في القدم، وبالتالي فهي سابقة لتاريخ إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر شريك تجاري ليس لتونس والمغرب فقط، وإنما لبقية الدول المغاربية، وبالتالي ما الجديد الذي ستضيفه اتفاقيات الشراكة لتونس وبقية دول المغرب العربي.

إن ما قد تضيفه اتفاقية الشراكة الأورو- تونسية يتمثل في زيادة القدرة التنافسية، وبالتالي زيادة مستوى الصادرات التونسية إلى الاتحاد الأوروبي في المجالات المختلفة بما في ذلك المنتجات الصناعية التي تملك فيها أوروبا ميزة تنافسية، لاسيما و أن فترة أربعة عشر عاما تعتبر كافية لتقييم المكاسب التي جنتها تونس من توقيعها للاتفاقية عام1995.

ويشير الجدول (2- 1) أدناه إلى مؤشر التنافسية المغاربية بالمقارنة مع تركيا، التي تعتبر عضوا في عملية برشلونة، وكوريا التي حققت تقدما ملحوظا بالنسبة لبقية الدول النامية. ويلاحظ على الجدول(2- 1) عموما الآتي:

أ- يعتبر الاقتصاد التونسي من أكثر الاقتصاديات المغاربية التي حققت مستويات عالية في مجالات التنافسية الجارية، والكامنة، والإجمالية، حيث يلاحظ تفوقها النسبي على بقية الدول المغاربية الأخرى في المؤشرات الثلاثة المشار إليها في الجدول (2- 1) ، ويعزى هذا التقدم النسبي في مؤشر التنافسية للاقتصاد التونسي بطبيعة الحال لجدية الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي انخرطت فيها تونس منذ إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عام 1995

ب- بالرغم من تفوق مؤشرات التنافسية الكورية الجنوبية، فإن تونس قد حققت مستوى قريبا جدا من المستوى الذي حققه الاقتصاد التركي وهو اقتصاد يطمح في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

ج- لكن لا يمكن قول نفس الشيء على مستوى تنافسية بقية الاقتصاديات المغاربية، حيث يلاحظ مثلا ضعف الاقتصاديات المغربية، والجزائرية والموريتانية مقارنة بكوريا الجنوبية وتركيا. إذن فمسيرة أربعة عشر عاما لم تحقق مستويات عالية لتنافسية الدول المغاربية التي أبرمت اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي، لكن الاقتصادين التونسي والمغربي مازالا يعتبران من أكثر الاقتصاديات المغاربية التي حققت مستويات تنافسية عالية، حيث لاحظنا إلى حد ما، تفوق مؤشرات التنافسية التونسية والمغربية على ما عداها من دول المغرب العربي الأخرى، التي لديها مزايا تنافسية في بعض الصناعات التحويلية، مثل: الملابس بالنسبة لتونس، والأسمدة والملابس بالنسبة للمغرب. كما تتسم بعض الصناعات التحويلية الأخرى بمزايا تنافسية ضعيفة، مثل الكيماويات غير العضوية(0.37)، والملابس غير الجلدية(0.67)، والمنتجات النسيجية(0.70) ، والمنتجات الأسمنتية (0.16) بالنسبة لتونس، والكيماويات غير العضوية (0.72)، والملابس غير الجلدية(0.82) ، والمنتجات النسيجية(0.41) بالنسبة للمغرب[6].

إذا كانت (1) تمثل مستوى تنافسية كاملة، وعليه يلاحظ أنه كلما إرتفعت النسبة إقتربنا من مستوى متكامل من التنافسية ولقد حققت المغرب عموما مستويات أعلى من التنافسية مقارنة بتونس في عام 2002.

الجدول رقم(2- 1): مؤشرات التنافسية المغاربية بالمقارنة مع تركيا وكوريا

الوحدة: %

الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	المؤشر الإجمالي للتنافسية
تونس	0.49	0.34	0.42
المغرب	0.48	0.25	0.37
الجزائر	0.43	0.30	0.37
موريتانيا	0.36	0.15	0.26
تركيا	0.50	0.38	0.44
كوريا	0.68	0.72	0.70

المصدر : تقرير التنافسية العربية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003 ، ص29.

وإذا كان الاقتصاد التونسي والمغربي قد حققا مستويات ملحوظة من التنافسية في بعض مجالات الصناعات التحويلية، فهل يعني ذلك نمو تجارتهما الخارجية والبينية بحيث يتمكنان من تقليص العجز في إطار ميزانيهما التجاريين ، خاصة مع الشريك التجاري الأكبر والمتمثل في الاتحاد الأوروبي، وعليه، فإنه سيتم التركيز على الآتي:

- مستوى التبادل التجاري المغاربي الأوروبي: حالتا تونس والمغرب.
- تطور التجارة المغاربية البينية.

ثانيا- مستوى التبادل التجاري المغاربي الأوروبي حالتا تونس والمغرب: تتسم الاقتصاديات المغاربية، وفق المنظور الماركسي بتبعيته لأوروبا، حيث إن معظم صادرات و واردات دول إتحاد المغرب العربي تتم مع دول الإتحاد الأوروبي بشكل عام، والدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص، بل إن فرنسا تعتبر الشريك التجاري الأهم لمعظم دول إتحاد المغرب العربي . فالعلاقات التجارية المغاربية- الأوروبية تعكس، إلى حد كبير، السياق التاريخي الاستعماري، وبالتالي بينما تعتبر فرنسا الشريك التجاري الأكبر لتونس، والمغرب، والجزائر، يلاحظ أن إيطاليا تعتبر بدورها الشريك التجاري الأكبر لليبيا).

لكن أصحاب نظرية العولمة يؤكدون بدورهم على إحلال مفهوم علاقات الاعتماد المتبادل بدلا من علاقات التبعية، وبالتالي فإن إعتبار فرنسا أو إيطاليا أكبر شريك تجاري لدول اتحاد المغرب العربي وهذا راجع إلى حاجة هذه الدول إلى بعضها البعض، عليه فالدول المغاربية في حاجة ماسة إلى السلع

والخدمات الأوروبية التي لا تتوفر لديها، وأن الاتحاد الأوروبي يعتبر في المقابل في حاجة إلى نفط الجزائر وليبيا والمنتوجات الزراعية والسمكية لتونس والمغرب وموريتانيا ولقد لاحظنا من خلال وصف وتحليل اتفاقية الشراكة الأورو- تونسية، أن هذه الاتفاقية تهدف إلى تحقيق التكامل التجاري ليس فقط بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ، ولكن أيضا بين الدول المغاربية نفسها وذلك من خلال تأكيد الاتفاقية على زيادة مستويات التجارة البينية.

الشكل(2- 1): الصادرات والواردات المغربية إلى ومن الاتحاد الأوروبي بملايين الدولارات

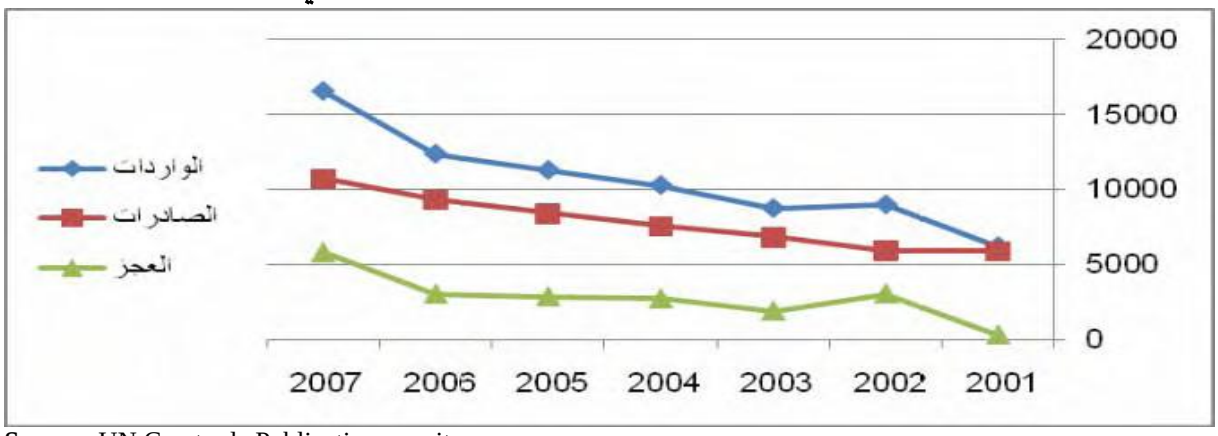

Source: UN Comtrade Publication, op cit .

الشكل(2- 2) :الصادرات والواردات التونسية إلى ومن الاتحاد الأوروبي بملايين الدولارات

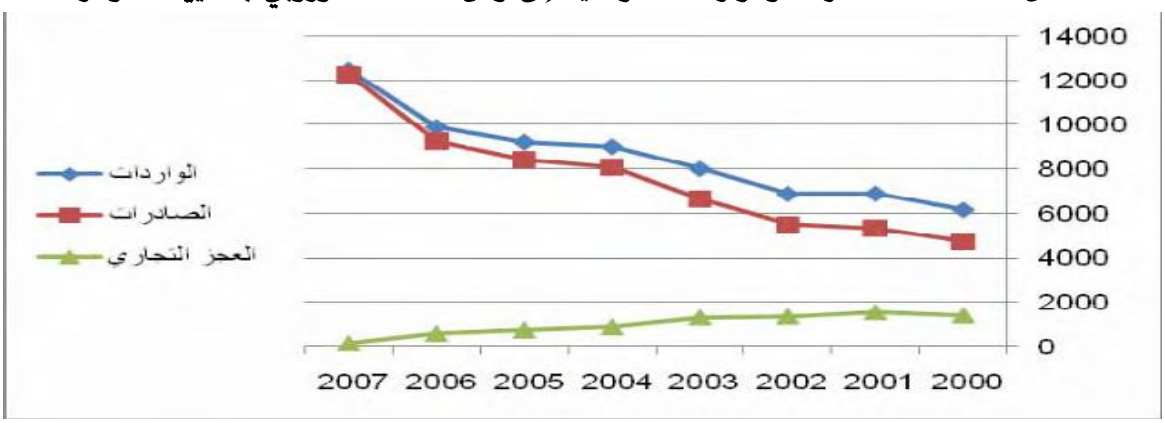

Source: UN Comtrade Publication, For http://www.un.org/arabic

وفي هذا السياق يلاحظ أنه بينما يشير الشكلان (2- 2) إلى العلاقة التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي، فإن الشكل(2- 1) يشير بدوره إلى صادرات وواردات المغرب إلى ومن الاتحاد الأوروبي. إن تفحص الأشكال السابقة يقودنا إلى استخلاص التالي:

أ- إن واردات كل من تونس والمغرب تزيد على صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي، بالرغم من قيام هاتين الدولتين بإصلاحات اقتصادية جادة ترتبت عنها آثار اجتماعية ملحوظة[7]، فاتفاقيات الشراكة من المفترض أن تزيد من قدراتهما التصديرية، لاسيما وأنهما كانتا من الدول السباقة لإبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. لكن مسيرة ثلاثة عشر عاما في مجال الإصلاحات الاقتصادية لم تشر بعد إلى جني الثمار التي تطمح إليها الدول المغاربية بشكل عام وتونس والمغرب بشكل خاص.

ب- لكن عند مقارنة الشكل (2- 1) بالشكل (2- 2)، يتضح أنه بينما نجحت تونس في تقليص الفارق، إلى حد كبير، بين حجم الصادرات والواردات مع أوروبا، يلاحظ أن المغرب لم تنجح

في تحقيق ذلك، الأمر الذي نتج عنه زيادة وارداتها على صادراتها بشكل ملحوظ. فبينما تقلصت الهوة بين منحنى الصادرات و منحنى الواردات التونسية إلى ومن الاتحاد الأوروبي، يلاحظ حدوث العكس بالنسبة للعلاقة التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

ت- بالرغم من أن الشكلين من(2- 1) و (2- 2) تشير عموما إلى زيادة معدلات تصدير كل من تونس والمغرب إلى دول الاتحاد الأوروبي بشكل مضطرد يعكس إلى حد كبير علاقة خطية، "Linear Relationship" فإن زيادة النمط الاستهلاكي لهاتين الدولتين أدى في المقابل إلى زيادة وتيرة الواردات، الأمر الذي أوجد هوة بين منحنى الواردات والصادرات لكليهما. لكن الوضع التجاري، كما لاحظنا يعتبر أفضل حالا في تونس منه في المغرب، حيث يلاحظ أن هذه الهوة تعتبر أضيق في الحالة الأولى منها في الحالة الثانية.

ث- بالرغم من أن أعضاء الإتحاد الأوروبي يصل الآن إلى سبع وعشرين دولة، فإن التبادل التجاري الأورو- مغاربي مازال متركزا في دول تقليدية مجاورة لها على الساحل الشمالي لحوض البحر الأبيض المتوسط، لاسيما فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا .فالشكلان (2- 1) و (2- 2) يشيران إلى أن فرنسا وإيطاليا وأسبانيا كانتا ومازالتا تعتبران من أكبر الشركاء التجاريين لتونس. كما إن فرنسا وأسبانيا وإيطاليا تعتبر أيضا من الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب، والجزائر. لكن الولايات المتحدة الأمريكية قد حلت محل فرنسا بالنسبة للصادرات الجزائرية، وأتت في الترتيب الثالث بالنسبة للواردات الجزائرية، الأمر الذي يشير إلى دخول الولايات المتحدة كمنافس لفرنسا في المغرب العربي.

ج- لكن وصف وتحليل تأثير اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية على زيادة مستويات التجارة الخارجية بين أطرافها لا يكتمل إلا بدراسة البعد الكيفي لهذه العلاقة . فاتفاقيات الشراكة كما لاحظنا، يفترض أن تزيد من القدرة التنافسية للدول المغاربية في مجال السلع ، وبالتالي يفترض أن تزيد قدرة هذه الدول في مجال المنتجات الصناعية بحيث تنتقل من مرحلة الاعتماد على تصدير سلع أولية إلى تنويع صادراتها بحيث تمتد لتشمل السلع المصنعة ونصف مصنعة.

فمن الواضح أن اتفاقيات الشراكة الأورو- تونسية، والأورو- مغربية قد ساهمت في زيادة مستوى صادرات هاتين الدولتين من المنتجات المصنعة. فبينما زادت الصادرات المصنعة بالنسبة لتونس من 69% عام 1990 إلى 78% عام 2004، يلاحظ أن المغرب قد زادت معدلات تصديرها على التوالي من 52% إلى 69% كما يلاحظ في المقابل تدني مستوى صادرات تونس والمغرب من المنتجات الأولية وذلك لصالح تصدير المنتجات الصناعية من 31% إلى 22% بالنسبة لتونس، ومن 48% إلى 31% بالنسبة للمغرب. لكن المغرب تقدمت على تونس في مجال تصدير التكنولوجيا المتقدمة، حيث وصلت إلى 10% من إجمالي صادراتها الكلية، في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز 5% في تونس، و1% في الجزائر والتي ظلت معتمدة على تصدير النفط والغاز اللذين وصل معدلهما إلى 97% من إجمالي الصادرات

الجزائرية عام 2004 ولعل ذلك راجع لتأخر الجزائر في إبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى عام 2002 عكس المغرب وتونس.

ثالثا: انعكاسات الشراكة على التجارة البينية لدول المغرب العربي

طالما أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأهم للدول المغاربية، عليه أن يلاحظ أن ذلك قد ينعكس سلبا على التجارة المغاربية البينية . لكن اتفاقيات الشراكة لا تؤكد فقط على أن هدفها يتجسد في زيادة معدلات التبادل التجاري الأورو - مغاربي، ولكن هدفها يمتد ليشمل تحقيق التكامل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي حتى يمكن في نهاية المطاف تحقيق منطقة التجارة الحرة الأورو -متوسطية مع حلول عام 2012، وطالما أن تونس والجزائر والمغرب قد وقعت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعليه يلاحظ أن الشكل(2- 7) أدناه يشير إلى أن معدلات التبادل التجاري لهذه الدول الثلاث مع شمال أفريقيا مقارنة بالاتحاد الأوروبي.

الشكل (3- 1) نسبة واردات وصادرات تونس والمغرب والجزائر من الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال السنوات (1995-2007)

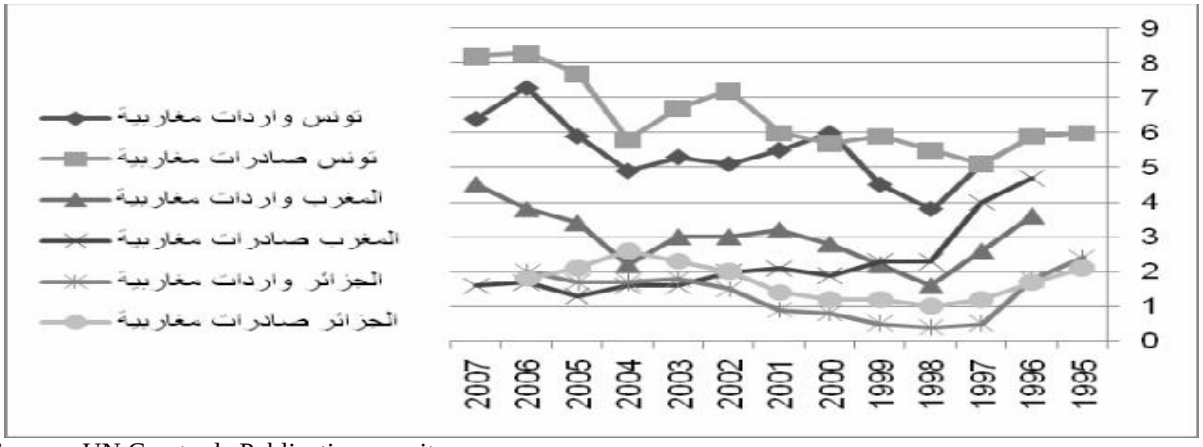

Source: UN Comtrade Publication, op cit .

ومن خلال بيانات هذا الشكل يمكننا ملاحظة التالي:

أ- إن معدل التجارة البينية المغاربية يعتبر محدودا جدا بالنسبة للجزائر، والمغرب، وتونس .ويشير الشكل(2- 7) مثلا إلى أن أعلى نسبة للواردات المغاربية قد سجلتها تونس، حيث وصل متوسط هذه الواردات خلال 2007 إلى 4.6% من إجمالي تجارتها العالمية، يلاحظ - السنوات، 1995 أن أدنى نسبة قد سجلتها الجزائر التي وصل متوسطها خلال السنوات 1995-2006 إلى 1.17% فقط.

وما يمكن قوله بالنسبة للواردات المغاربية يمكن تأكيده بالنسبة للصادرات المغاربية، حيث يشير الشكل(3- 1) عموما إلى تدني هذه النسبة بالنسبة للدول الثلاث. وبالرغم من ارتفاع معدل الواردات والصادرات التونسية إلى شمال أفريقيا بشكل عام فإنه يلاحظ أن معظم تجارة تونس البينية تتركز على ليبيا، التي تعتبر خامس شريك تجاري لتونس على مستوى العالم ككل؛

ت- إتسام التجارة البينية المغاربية بالتذبذب، الأمر الذي يعني تأثرها بعوامل بيئية مختلفة قد لاتمت بصلة للأهداف التي تؤكد عليها اتفاقيات الشراكة الأورو – مغاربية . فمثلا سابقة وجود تأثير ملحوظ للمتغير السياسي على تجارة ليبيا مع كل من تونس والمغرب، حيث توقف التبادل التجاري بالكامل بين هذه الدول أثناء فترات توتر العلاقات السياسية.

ج- إن ارتفاع معدلات التجارة البينية لكل من تونس والمغرب وانخفاض هذه المعدلات بالنسبة للجزائر قد يكون مرده تنوع صادرات هذين البلدين مقارنة بالجزائر التي مازال إقتصادها ريعيا في المقام الأول . فنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي إنخرطت فيها كل من تونس والمغرب منذ توقيعهما لإتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، يلاحظ تنوع صادراته إلى درجة ما وأن جلها يتكون من المنتجات الصناعية.

د- بينما تعتبر ليبيا والجزائر من أبرز الشركاء التجاريين لتونس، يلاحظ أن تونس والجزائر تعتبر من أبرز الشركاء التجاريين للمغرب، و أن وتونس والمغرب تعتبر من أهم الشركاء التجاريين للجزائر. إذن بالرغم من تدني معدلات التبادل التجاري البينية بين الدول المغاربية، فإنه يلاحظ أن مستويات التبادل التجاري بينها مازالت ملحوظة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الدول العربية وخاصة المغاربية ستتحمل تكاليف تكييف وتقويم اقتصاداتها مع متطلبات نظام التبادل الحر وبالتالي مخلفاته، وهذا ناتج عن[8]:

- التراجع عن الحماية الجمركية أو إلغائها بصفة نهائية أو تدريجية وذلك حسب الإتفاق المبرم مع كل دولة على إنفراد.
- احترام الضوابط النوعية وقواعد المنافسة وحماية الملكية الثقافية والصناعية.
- تحرير الخدمات وحرية تنقل رؤوس الأموال.
- إن تبكير كل من تونس والمغرب في إبرام اتفاقيتي الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يشير بوضوح إلى تصميم وجدية ملحوظة في القيام بالإصلاحات الاقتصادية ، وعليه فإن تأخر الجزائر في إبرام الاتفاقية يدل بدوره على تجنب الالتزام بالأجندة الأوروبية.
- إن اتفاقيتي الشراكة مع كل من تونس والمغرب قد صاحبهما إنخراط جدي في القيام بإصلاحات اقتصادية، نتج عنها في نهاية المطاف إرتفاع مستوى التنافسية وتنوع صادراتهما، لاسيما في مجال المنتجات الصناعية التحويلية.
- إن أوروبا تعتبر الشريك التجاري الأكبر لدول اتحاد المغرب العربي، ليس فقط بسبب إبرام إتفاقيات الشراكة، ولكن أيضا بسبب إعتبارات جغرافية وسياسية و استراتيجية. لكن من الواضح أن إتفاقيات الشراكة قد عززت، أوعلى الأقل قد حافظت على أواصر العلاقات التجارية القائمة مع معظم الدول المغاربية.
- بالرغم من تأكيد اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية على ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي، فإن بيانات هذه الدراسة تشير إلى زيادة معدلات التبادل التجاري التونس

–الليبي مع العلم أن ليبيا لم توقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي من ناحية، واستمرار تدني مستويات التجارة البينية المغاربية، خاصة الجزائرية- المغاربية، من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس فقد تنتج بعض الآثار الإيجابية والسلبية على التبادل التجاري لدول المغرب العربي نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: الإيجابيات

لو نظرنا إلى المشروع الأورومتوسطي نظرة اقتصادية بحته، دون إعتبارات أخرى فإنه يمكننا القول بأن للمشروع بعض الإيجابيات، لكن أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها مشبوهة بمخاطر، ومن أهم إيجابيات المشروع ما يلي:

أ- تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية عن طريق تجاوز المعوقات، لتنمية اقتصاد المنطقة سواء من حيث تأمين الموارد أو توفير أسواق مختلفة؛

ب- توفير صيغة بديلة لدعم اقتصاديات المنطقة وتخفيف العبئ المترتب على اقتصاديات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛

ت- تنمية التعاون الإقليمي والتكنولوجي مع شق الطرق الإقليمية وإقامة محطات الإتصال، وبحث بدائل الطاقة بجانب السياحة والطب وتطوير مصادر المياه؛

ث- إن إحدى أهم الايجابيات تحدي الشرق أوسطية كمشروع إقليمي بالنسبة للدول العربية، هو إعطاء مكنة لهذه الأخيرة لإعادة النظر في مسارها التكاملي للوقوف على مواطن الضعف فيه، ومن ثم تنظيم وتجميع صفوفها لبدأ التعاطي مع هذا المشروع من منطلق التوحد والقوة وليس من باب الفرقة والتفكك، خاصة وأن مشروع مفروض ، إذا جانبها الصواب في التعاطي معه فسوف لن يحترم حتى هويتها، وما بالنا بمسارها التكاملي، ويهدد آلياتها القائمة وفي مقدمتها جامعة الدول العربية؛

ج- وفي ختام مداخلته، اعتبر السيد الخبير مصطفى صالحين الهوني بأن التكامل الاقتصادي الدولي يعتبر خيارا إستراتيجيا لتحقيق النمو والتقدم للأقطار المساهمة، وتتضح أهمية التكامل في توسيع آفاق مجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الانتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية للهياكل القطرية، كذلك فتح قنوات الاتصال والتبادل بين الأطراف المتكاملة وفي موقعها المتميز في القدرة التفاوضية ورفع التنافسية في مواجهة التطورات العالمية. ودعا الى ضرورة أن يتم التكامل بناء على معايير تحقيق المنفعة المتوازنة لكافة الأطراف وتفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق التكامل وخلق ثقافة ايجابية بين مواطني أقطار المغرب العربي تواكب الارادة السياسية خاصة وأن البنية التشريعية قد تم تحقيقها من خلال معاهدة اتحاد المغرب العربي[9]؛

ح- اتساع الأسواق: حيث يسمح بالحصول على مزايا ومنافع الأحجام الكبيرة في العمليات الانتاجية خاصة بعد تقدم وانشاء نشاطات الشراكة المتعددة الجنسية والاقتصاديات الضخمة[10]؛

خ- امكانية التخصص بين الأطراف المساهمة بناء على المزايا والمواد المتوفرة لكل طرف وبالتالي يتم تقسيم العمل بين هياكلها الانتاجية والخدمية؛

د- المقومات المالية والتي تتجاوز القدرات القطرية المحدودة خاصة اذا تم خلق مؤسسات مالية مؤهلة على مستوى المنطقة المتكاملة؛

ذ- حرية انتقال عناصر الانتاج ويعني ذلك بتيسير انتقال عناصر الانتاج من يد عاملة ورأسمال وما يتبع ذلك من حرية التملك والتصرف والتنقل؛

ر- الاختناقات الاقتصادية للأقطار المساهمة وطرق معالجتها بأساليب حديثة ومتطورة، مما يجعل دور التكامل مفيدا لكافة الأطراف، ولعل مشكلات الغذاء والماء والبطالة وغيرها تأتي في مقدمة هذه الاختصاصات؛

ز- تنسيق السياسات التجارية و توحيد التصنيفات الجمركية وصياغة مشتركة لجلب الاستثمارات الخارجية وهذا كما أبرز بأن منطقة المغرب العربي تعيش اليوم مرحلة حاسمة على مستوى العلاقات البينية والاقليمية والدولية معتبرا تنمية الشراكة من أهم الدوافع لتنشيط الاستثمار ودعم التبادل التجاري والنهوض بالتشغيل، وبين أن بعث هذا الاتحاد يمثل عنصرا هاما في مسيرة تحقيق الوحدة الاقتصادية والمساهمة في ارساء علاقات دولية واعدة، مؤكدا أن المرحلة الحالية تحتم تكثيف العمل المشترك لأن عمل الاتحاد في الفترة المقبلة يرتكز أساسا على دعم القدرة التنظيمية الهيكلية للمؤسسة المغاربية بما يضمن لها المزيد من النجاعة والخروج بالتالي من محيطها المحلي الى المحيط الدولي، وكذلك العمل على تكريس الاندماج الاقتصادي المغاربي لاكتسابه مزيدا من النجاعة التي لن تتحقق دون تنسيق السياسات التجارية وتوحيد التصنيفات الجمركية وصياغة مشتركة لجلب الاستثمارات الخارجية[11]؛

ط- تحسين القدرات المالية المصرفية وتوفير المعلومات وآليات التحويل، لتسهيل التبادل التجاري[12]؛

الفرع الثاني: السلبيات

يحلل "المديني" بالتفصيل اتفاقيات الشراكة التي أبرمها الإتحاد الأوروبي مع الدول العربية واحدة تلوى الأخرى، بدلاً من أن يتم التفاوض معها جماعياً. وهذا ما حصل مع تونس ثم المغرب، والجزائر. ولا شك أن منهج التفاوض الثنائي هو المنهج الصهيوني عينه في التعامل مع العرب يترك سلبيات ومخاطر عدة، وهذا ما يضعف القوة التفاوضية اتجاه التكتل الأوروبي، مما يقلص من إيجابيات القرارات التي تخدم دول المغرب العربي.

إذا كانت التجارة البينية بين بلدان المغرب العربي لم تتجاوز نسبة 3% خلال الخمس سنوات الأخيرة، فإن اتفاقية الشراكة التي أبرمتها هذه البلدان مع الإتحاد الأوروبي والتي تنص على تحرير التجارة في المواد غير الزراعية، في غضون 12 سنة، تستبعد حرية دخول المنتجات الزراعية المغاربية إلى السوق الأوروبية، وتتضمن محاصرة الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وتشجيع الهجرة المعاكسة، هذه الاتفاقية تبدو تعاقداً بين طرفين غير متكافئين على جميع الصعد الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية والسياسية، وستحول المغرب العربي إلى مجرد مصب أي سوق للسلع الاستهلاكية الوافدة من بلدان أوروبا

- كما أن هذه الاتفاقية ستكون لها انعكاسات سلبية على الصناعات المغاربية المحلية، حيث يقر المحللون الاقتصاديون المهتمون بالشأن المغاربي إلا أن أكثر من ثلث المصانع المغاربية ستقفل بمجرد رفع

الحواجز الجمركية على المنتجات الصناعية الأوروبية، فضلاً عن أكثر من مئات الآلاف من العمال سيحالون على البطالة.

- ونظراً للمعوقات السياسية والاقتصادية والتجارية سواء منها ذات المنشأ الأوروبي، أو ذات المنشأ المغاربي، فإن الشراكة الأوروبية - المغاربية ستبقى مشروعاً بلا مستقبل، وبلا تأثير يذكر على المشاكل الحيوية والمصيرية على المجتمعات المغاربية، مثل التحرك نحو الديمقراطية، وبناء المجتمع المدني الحديث بالتلازم مع بناء دولة الحق والقانون وعصرنة الاقتصاد، وحل المشاكل والصراع الإقليمي، أي أنها في المحصلة النهائية "زواج أبيض" على حد قول الباحثين الفرنسيين بياريس هيبو ولويس مارتيناز.

وفي الأخير وفي إطار التقسيم الدولي للعمل نجد دول المغرب العربي تتخصص حسب بنية صادراتها في تصدير المحروقات على شكلها الخام بالنسبة للجزائر و تصدير المواد الأولية و بعض المنتجات المصنعة النسيجية و الغذائية بالنسبة لتونس و المغرب .ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري بالنسبة للدول المغاربية الخمسة سواء تعلق الأمر بوارداتها أو صادراتها، حيث تتراوح حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات المغاربية ما بين 70% و 75% خلال التسعينات، في وقت أن نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي تكاد تكون هامشية 1 .4 % بالنسبة للصادرات الأوروبية و 4 .4 % بالنسبة لوارداتها. و هو ما يعكس عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بالاتجاهين المتعاكسين، كما يعكس التوجه الأوروبي الحذر فيما يخص فتح أسواقها للمغرب العربي، كما أن انفتاحها هذا يبقى قائما أساسا في إطار المنطق التجاري .فالمحتمل هو عدم حدوث تغيير كبير على هيكل صادرات الدول المغاربية تجاه بلدان الاتحاد الأوروبي على المدى القريب بالرغم من التوقيع على اتفاقيات الشراكة و إنشاء منطقة للتجارة الحرة في حدود عام 2010 و هذا بسبب عدم قدرة جهازها الإنتاجي على التكيف السريع مع متطلبات هذه الشراكة بينما يتوقع تغييرًا بالزيادة في حجم صادرات الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان المغاربية بسبب إلغاء الحواجز الجمركية من جهة و الحفاظ على مرتبتها التنافسية مع أمريكا من جهة أخرى.

إن التسريع في عملية إقامة منطقة تبادل حر أوروبية - مغاربية ، بإمكانها العمل على تضخيم المشكلات التي تعيق نمو المبادلات البينية في المنطقة المغاربية .فبناء سوق كبير مغاربية ضروري من اجل تحسين قدرة جاذبية المنطقة لتدفقات رؤوس الأموال الأوروبية العمومية و الخاصة و تحضير اقتصاديات دول الاتحاد المغاربي لمتطلبات التبادل الحر مع أوروبا .و هذا يتضمن ضرورة تعاون دول المغرب العربي من أجل التسيير الجماعي للمرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة تبادل حر أوروبية – مغاربية

إن إنشاء منطقة تبادل حرة و تجسيدها التدريجي على أرضية الواقع بالتعامل التجاري للمنتجات الصناعية في بادئ الأمر ثم التحرير التدريجي للخدمات و اعتماد التعامل في المنتجات الزراعية بطريقة الحصص حسب ما تقتضيه اتفاقيات الشراكة سيكون له آثارا على اقتصاديات الدول المغاربية سواء على مستوى التوازنات الكلية أو الجزئية.

وكتقييم لتأثير الشراكة على الصادرات الجزائرية[13]: حيث أفضى التقييم الخاص بأثر اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين 2006 و2007 إلى الإقرار

بأنه ورغم مرور 28 شهرًا من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ فإن حجم صادراتنا نحو الاتحاد الأوروبي من المواد الفلاحية والمواد الفلاحية المحولة سجلت تراجع بنسبة 14٪ في 2007 مقارنة بسنة 2006.

وأرجعت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في تقييمها الخاص بأثر اتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي سبب تراجع حجم صادراتنا نحو الاتحاد إلى جهل المصدرين الجزائريين بالإجراءات الخاصة بمجال تصدير المنتوجات الجزائرية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منها المواد المعنية بالتفكيك الجمركي، والفترات الزمنية المعنية بالتفكيك، بالإضافة الى وجود منتوجات فلاحية جزائرية لا تستجيب للمقاييس وأخرى لا تحترم المدة المفروضة من طرف السوق الأوروبية.

كما أثرت حسب نفس المصدر مسألة التكافؤ بين الدولار والأورو بين 2006 و 2007 على النتائج المحصلة. ولتدارك الأمر بادرت الوكالة حسب التقرير الذي أصدرته حول الموضوع، إلى وضع دليل تحت تصرف المصدرين لإعلامهم بالإجراءات التعريفية المطبقة على المنتوجات الفلاحية، والمنتوجات الفلاحية المحولة ومواد الصيد في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالإضافة الى مرافقة المصدرين من خلال الإعلام وتأهيلهم في مجال الرزم والتعبئة ودفعهم الى الاستجابة للمقاييس الدولية للتكييف مع الاحتياجات ومتطلبات النوعية الخاصة بالسوق الأوروبية.

وبلغت نسبة صادرات الجزائر خارج المحروقات باتجاه الاتحاد الأوروبي 66. 89 ٪ من مجموع صادراتها خارج المحروقات خلال 2007[14].

وتمثل المنتوجات الفلاحية والمنتوجات الفلاحية المحولة 88. 4٪ من إجمالي الصادرات أهمها التمور بقيمة 92. 18 مليون دولار وهي تمثل نسبة 68. 83٪ من مجموع التمور المصدرة نحو مختلف دول العالم، وعرفت المنتوجات الفلاحية والمنتوجات الفلاحية المحولة التي لم تستفد من مزايا الحصص التفاضلية تراجعا في التصدير بنسبة 64. 27٪ خلال 2007 مقارنة بـ2006، في حين أن المنتوجات الفلاحية المصدرة التي استفادت من الحصص التفاضلية مثلت 08. 71٪ من مجموع الصادرات الفلاحية المحولة ويفيد التقرير أن المواد الفلاحية المصدرة كان بإمكانها الاستفادة من هذه المزايا لو أنها صدرت خلال الفترة المعنية بالتفكيك ومثال عن ذلك البطيخ الطازج الذي يستفيد من تخفيضات تقدر بـ100٪ في حال تصديره بين الفترة الممتدة بين الفاتح نوفمبر و31 مارس في حين أن 326. 40 طن من هذا المنتوج تم تصديره خلال شهر جوان الماضي. ومن مجموع 11 منتوجا خاضعا للحصص التفاضلية تم تصدير 2 فقط يتعلقان بالعجائن الغذائية والكسكسي بنسبة 58. 2٪ من مجموع الصادرات. ومثلت المنتوجات الصيدية المعفية من الحقوق الجمركية في اطار التصدير نسبة 42،1٪ من مجموع الصادرات وسجلت ارتفاعا في القيمة والكمية خلال 2007 مقارنة بـ2006، وأهم المنتوجات المصدرة هي الجمبري بـ66. 21٪ من مجموع صادرات القطاع بقيمة 8،25 مليون دولار وهي تمثل قيمة ما يقارب 99. 88٪ من صادراتنا نحو مختلف دول العالم.

وتمثل المنتوجات الصناعية المصدرة حسب نص التقرير والمعفية كليا من الحقوق الجمركية نسبة 93. 70٪ من مجموع صادراتنا باتجاه الاتحاد الأوروبي مسجلة بذلك ارتفاعا بـ23. 64٪ خلال 2007

مقارنة بـ2006 وأهم المواد المصدرة في 2007 هي مشتقات المحروقات والمواد المنجمية والنفايات الحديدية وغير الحديدية[15].

وعليه يمكننا القول في نهاية هذه الدراسة بالقبول الجزئي للفرضية المثارة في المقدمة. فبيانات هذه الدراسة تشير إلى ارتفاع معدلات التبادل التجاري الأورو - مغاربي حتى قبل إبرام هذه الاتفاقيات، وعليه فإن إبرامها من قبل تونس، والمغرب، والجزائر، إن لم يزد من مستوى معدلات التبادل التجاري الأورو - مغاربي أكثر مما كان عليه، فإنها على الأقل تحافظ على استمرارية ارتفاعها. ويبرز تأثير اتفاقيات الشراكة عموما على تونس أكثر من المغرب، حيث تمكنت الأولى من تقليص فجوة العجز في الميزان التجاري بوتيرة أسرع من بقية الدول الأخرى. كما أن تأثير اتفاقيات الشراكة يبرز أيضا في تنوع صادرات كل من تونس والمغرب، خاصة في مجال الصناعات التحويلية التي أصبحت تشكل أكثر من ثلثي صادراتهما. لكن ارتفاع معدلات التبادل التجاري الأورو- مغاربي لم يصاحبه ارتفاع كبير في إطار التجارة البينية، حيث لاحظنا اتسام هذا التبادل بالزيادة الهامشية من ناحية، والتذبذب من حيث الزيادة والنقصان خلال السنوات 1997-2007 من ناحية أخرى. لكن معدلات التبادل التجاري الليبي- التونسي تشير إلى إمكانية زيادة معدلات التجارة البينية في حالة توفر الإرادة السياسية. ومما سبق يمكننا القول، بالقبول الجزئي لفرضية الدراسة، وعليه يلاحظ وجود تأثير لاتفاقيات الشراكة الأورو - مغاربية على ارتفاع معدلات التبادل التجاري الأورو - مغاربي أكثر من تأثيرها على ارتفاع معدلات التجارة البينية.

الخاتمة:

رغم أهمية التجارة البينية لدول المغرب العربي، و الدور الذي تلعبه في رفع مستوى الأداء الاقتصادي وصولا إلى مستوى تنموي ملحوظ، إلا أن تجارتها لم ترقى للمستوى الذي يعود بالنفع من أهميتها، بل وصفت بالتجارة المحتشمة مقارنة بتجارتها الإجمالية، وتكاد تكون معدومة فيما بينها (ليبيا، موريتانيا)، رغم التطور الذي شهدته التجارة البينية لدول المغرب العربي في فترة الدراسة(1997- 2007)، إلا أن هذا التطور لمس القيمة المطلقة ولم يعرف زيادة في تجارتها البينية، وكان النصيب الأكبر من تجارتها مع الاتحاد الأوروبي كتكتل والولايات المتحدة الأمريكية كدولة.

بالإضافة إلى انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية عليها والتي أخذت منحى التحيز القطري لكل دولة على مصلحة الاتحاد المغاربي، وتبقى النتائج الإيجابية من هذه الشراكة محفوفة بالمخاطر.

الهوامش:

1- جمال الدين زروق، سياسة التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، 1992، ص 10.

2- وزراء التجارة الخارجيون، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1030917

3- مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم، اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية، مجلة الجامعة المغاربية، العدد7 طرابلس، ليبيا، السنة الرابعة 2009، ص ص 48- 50.

4- مصطفى عبد الله أبو القاسم الخشيم، مرجع سابق، ص 50

5- عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص 290

6- تقرير الاقتصادي العربي الموحد، منشورات صندوق النقد العربي، الكويت، 2008، ص ص325- 327.

7- تقرير التنمية البشرية، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2006، ص ص 292- 293.

8- جمال عمورة، مرجع سابق، ص 153.

9- مصطفى الصالحين الهوني، المغرب العربي في مفترق الشراكات، كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي الاقتصادي– الاجتماعي- الثقافي الندوة السادسة، تونس، 2007/05/31، ص 7.

10- مصطفى الصالحين الهوني، المرجع السابق، ص8.

11- الهادي الجيلاني، المغرب العربي في مفترق الشراكات، الفضاء الاقتصادي المغاربي دور الاتحاد المغاربي لرجال الأعمال، الندوة السادسة تونس 2007/05/31، ص9.

12- عبد الرؤوف بن غزالة، المغرب العربي في مفترق الشراكات، الفضاء الاقتصادي المغاربي دور اتحاد المصارف المغاربية في الاندماج المصرفي والمالي، الندوة السادسة، تونس 2007/05/31، ص 9.

13- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية لجريدة المساء، على الرابط الإلكتروني: http://www.el-massa.com/ar/content/view/4743 نظر في 2011/10/04

14- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية لجريدة المساء، مرجع سابق.

15- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية لجريدة المساء، مرجع سابق.